

الأميرال التونسي كمال العكروت لـ «العرب»: لا يمكن فصل الأمن القومي عن الاستخبارات

الحسابات السياسية أدت إلى نتائج عكسية ولم تسمح بتحقيق الأهداف المرسومة لتعزيز الاستقرار



لا بد من نمط تفكير جدي في التعاطي مع التهديدات

لانتصار في الحروب وهي وسيلة ضرورية لتنمية البلاد وتحقيق أهدافها في العالم حيث تواجه تونس مجموعة من التحديات والتهديدات المتزايدة من الإرهاب إلى التحديات الاقتصادية. وفعلا فإن من يملك المعلومة يمكنه السيطرة لأن المعلومة بلا شك وسيلة للسيطرة وهران أساسية يسعى إليه الجميع من أجل السيطرة على منافسيهم.

وقبل عام 2011، بقيت رؤية الاستعلامات على أنها ميدان "محرم" لا يستطيع أحد أن يتحدث عنه مثلما هو الحال في بقية دول العالم العربي، أي أنه ميدان يزعج ويخيف ويذكر بالخروقات والممارسات غير الطبيعية وأحيانا بتكريرات سيئة لبعض الناس، ولكن بعد ذلك التاريخ تغير الوضع وكانت هناك محاولات انفتاح سواء من مصالح الاستخبارات ذاتها أو تحت ضغط المجتمع المدني وطالب أصحاب هذه المحاولات بزيادة من الشفافية والمزيد من المراقبة خاصة المراقبة البرلمانية.

أنا شخصيا مع الانفتاح، ولكني لست مع الشفافية المطلقة لأن مصالح الجهاز الاستخباراتي لا يمكنها أبدا العمل بنجاحة في نطاق الشفافية الكاملة وخلال فترة عمل الرئيس السابق المرحوم الباجي قائد السبسي تم تقديم مشروع يتعلق بالاستخبارات إلى رئيس الحكومة في نطاق الإجراءات اللازمة قبل عرضه على مجلس النواب، ولكنه بقي طور الانتظار. وهذا المشروع يرمي أساسا إلى تقنين عمل هذه المصالح من أجل حماية الموظف العامل بالاستعلامات وكذلك المواطن وأن يضع هذه المصالح تحت الرقابة البرلمانية.

● هل يمكن أن نأمل في يوم من الأيام أن يرتبط خبراء مؤسسات الأمن القومي والاستعلامات في إطار علاقات منظمة مبنية على الثقة والمنفعة المتبادلة مع خبراء في مراكز البحوث وبشكل يساعد على ظهور صحافيين متخصصين في مسائل الأمن القومي؟

■ في البلدان الديمقراطية مراكز البحوث هي مصدر مفتوح وهام للتحليل والدراسات وفي كثير من الأحيان هناك تعاون مباشر بين مصالح الإعلام، في بلادنا هل بدأنا نتخلص من التأويلات القديمة المتعلقة بجدوى مثل هذا النشاط بالنسبة لمصالح البلاد؟ وهل بدأت هذه المصالح تتطور نحو قدر من الشفافية والانفتاح؟

■ منذ العصور القديمة كانت الاستخبارات وسيلة ضرورية

القرارات التي تم اتخاذها كان تفعيل المصادقة على قانون مقاومة الإرهاب والتأكيد على احترام حقوق الإنسان خلال تطبيق هذا القانون. أنا هنا أتحدث عن قانون 26 لسنة 2015، الذي تمت المصادقة عليه بعد ذلك بشهر قليلة، وهذا القانون ممتاز مقارنة مع قانون 2003 لأنه ضمن حقوق المتهمين في نفس الوقت الذي وفر فيه الحماية للقوات العاملة في مجال مقاومة الإرهاب. من ناحية أخرى، لا أفهم المنطق الذي يبرر مواصلة العمل بالأمر الرئاسي عدد 50 لسنة 1978 المنظم لحالة الطوارئ والذي تجاوز الزمن، حيث أن لدينا مشروع قانون عدد 91 ينتظر في رفوف مجلس نواب الشعب منذ 2018، وآخر ملاحظة في ما يخص ميدان مقاومة الإرهاب أنه لا يجب أن يكون هناك أي تسامح مع الإرهابيين ومع الذين يمجدونهم ويساندونهم أو يجردون المبررات لأعمالهم.

● ما هي التحديات الكبرى التي تواجه تونس على صعيد الأمن القومي؟

■ التحديات الكبرى التي تواجه تونس على صعيد الأمن القومي متعددة وتتضمن المشكلات الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والإرهاب، والوضع في ليبيا، وعمليات التهريب الحدودية خاصة تهريب الأسلحة والمخدرات، والهجرة غير الشرعية خاصة من جنوب الصحراء، والتدخلات الخارجية.

● في كل بلدان العالم نشاط الاستعلامات محمي في معظم الحالات بالسرية، ولكن خبراء مصالح الاستعلامات في الغرب سواء كانوا في الخدمة الفعلية أو في التقاعد يحافظون على علاقاتهم مع المؤسسات العامة وخاصة مراكز البحوث ووسائل الإعلام، في بلادنا هل بدأنا نتخلص من التأويلات القديمة المتعلقة بجدوى مثل هذا النشاط بالنسبة لمصالح البلاد؟ وهل بدأت هذه المصالح تتطور نحو قدر من الشفافية والانفتاح؟

■ منذ العصور القديمة كانت الاستخبارات وسيلة ضرورية

يأتي من المعلومات التي نحصل عليها من أولئك الذين في وضع المنافس.

● كيف كان تجسيم مفهوم الأمن القومي خلال فترة حكم المرحوم الباجي قائد السبسي؟

■ مفهوم الأمن القومي في تونس عرف تطورا مشهودا خلال فترة حكم الباجي قائد السبسي وما يسر هذا التطور هو الفصل 77 من دستور 2014، فقد شهدنا إنشاء مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي و15 لجنة قارة لمجلس الأمن القومي إضافة إلى المركز الوطني للاستعلامات. مرسوم سنة 1990 تضمن المديرين العامين وأعضاء المجلس الأعلى للجيش وقد كان البعد الأساسي سياسيا وإستراتيجيا وعمليا، أما في التركيبة الجديدة فإن البعد أضحت سياسيا وإستراتيجيا وسبب هذا الاختيار هو أنه خلال اجتماعاتنا الأولى بين عامي 2015 و2016 لم يعط حضور الوزراء ومنظورهم نجاعة لعملائنا، وبعد 2017 كان تبادل الرأي مثيرا بشكل أكبر وهذا لم يمنع من أن المجلس دعا أحيانا بعض الأمنيين أو العسكريين للحضور لمناقشة مسائل محددة.

ومع رئيس الجمهورية قائد السبسي اخترنا أن تكون هناك مراسم حكومية (70 - 71) عوض اللجوء إلى قوانين اعتبارا لطول المدة الضرورية لإنجاز مثل هذه القوانين والدليل على ذلك أن مشاريع القوانين حول الاستعلامات وحول الجرائم السيبرانية وحول حالة الطوارئ مازالت طور الانتظار.

● بعض الأصوات في تونس والخارج حذرت من أن يؤدي مجهود مقاومة الإرهاب إلى إعادة تشكيل نظام سياسي سلطوي يهدد الحريات وحقوق الإنسان، هل هذا الخطر موجود؟

■ خطر الانزلاق خلال مجهود مكافحة الإرهاب وحفظ النظام هو احتمال ممكن الحصول دائما، خاصة إذا كانت التشريعات والقوانين في هذا المجال غير دقيقة وتفصح المجال للكثير من التأويلات، مثلما كان الحال مع قانون 2003 الذي مكن من ملاحقة المعارضين السياسيين. وإني أذكر خلال الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي في 12 فيفري 2015 أن أحد



كتابة تاريخ أي بلد تكون بأيدي شخصيات وطنية مهما اختلفت مواقعها في الدولة. ولأن العالم يشهد اليوم تغيرات متسارعة من النواحي الاستراتيجية والأمنية والجيوسياسية والاقتصادية إضافة إلى تنامي العنف والإرهاب تحت يافطات مختلفة باسم الدين مست من استقرار الكثير من البلدان، فإن مسألة الأمن القومي بالنسبة إلى تونس تعد أولوية قصوى حاليا، بحسب الأميرال التونسي كمال العكروت، حيث قدّم في حوار مع «العرب» رؤيته الشاملة في هذا المضمار، والتي تستند على ركيزة أساسية وهي بناء جهاز استخبارات قوي يحقق أهداف الأمن القومي، كيف لا والرجل خبر الكثير من خلال تقلده لمناصب حساسة تجعله يقدم عصارة تجربته الطويلة خدمة لمصلحة بلده.

تونس - أضفى الأميرال التونسي كمال العكروت، الذي شغل منصب مستشار أول مكلف بالأمن القومي لدى الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، بصمته على مشروع إعادة هيكلة مؤسسات الأمن القومي والاستخبارات، حيث كان حتى العام الماضي عضوا في مجلس الأمن القومي، الذي يلتزم بإشراف رئيس الجمهورية. وعمل الضابط السامي السابق في البحرية وصاحب الخبرة الكبيرة، حيث يتذكره معظم التونسيين كمساعد مخلص للرئيس، بتكتم وكفاءة لتقديم رؤية جديدة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالأمن القومي.

واليوم يبدو العكروت، الذي يتسلح بخلفيته العسكرية والأكاديمية، على أتم الاستعداد لتسيير معهد الإستشراف والدراسات الإستراتيجية والأمنية المتقدمة، وهو مركز بحوث يتطلع للعب دور رائد في البلاد، إذ أنه مؤهل أكثر من غيره لمناقشة جملة من القضايا الحساسة التي نادرًا ما يتناولها المسؤولون السابقون والحاليون في الجيش والمخابرات، لاسيما المواضيع المتعلقة بمكانة الأمن القومي والاستخبارات في التحول الديمقراطي في تونس.

سيرة ذاتية للعكروت

- مدير معهد الإستشراف والدراسات الإستراتيجية والأمنية المتقدمة
- مستشار أول مكلف بالأمن القومي في عهد الباجي قائد السبسي
- أميرال متقاعد من البحرية التونسية
- قائد سابق للأكاديمية البحرية في تونس
- مدير عام سابق للمخابرات العسكرية التونسية
- الإشراف على التدريب العسكري في أكاديميات عسكرية أميركية وألمانية ويونانية
- محاضر في الدراسات الجامعية العليا في جامعة الدفاع الأميركية المتخصصة في مجالات الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، عن أبرز الخطوط العريضة التي يتوجب أن تتوخاها تونس لتحقيق الأمن القومي على قواعد صحيحة تتماشى مع ما تعيشه الدولة من تغيرات داخلية وخارجية.

ومن خلال حوار أجرته معه «العرب» كشف العكروت، الذي سبق وأن عمل قائدا للأكاديمية البحرية كما شغل منصب مدير عام المخابرات العسكرية وجمع بين التدريب العسكري في الأكاديميات العسكرية الأميركية والألمانية واليونانية والدراسات الجامعية العليا في جامعة الدفاع الأميركية المتخصصة في مجالات الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، عن أبرز الخطوط العريضة التي يتوجب أن تتوخاها تونس لتحقيق الأمن القومي على قواعد صحيحة تتماشى مع ما تعيشه الدولة من تغيرات داخلية وخارجية.

● لقد لعبتم دورا هاما في عملية إنشاء مجلس الأمن القومي وهيكله مصالحي الاستعلامات، ماذا تولد عن هذا المجهود وما هي الهياكل التي تم اعتمادها في نهاية المطاف؟

■ بعد الانتخابات الرئاسية في 2014 وبعد تعييني مستشارا أول لدى المرحوم الرئيس الباجي قائد السبسي دعيت

● ما هي العلاقة بين الأمن القومي والاستعلامات؟

■ لا يمكن فصل الأمن القومي عن الاستخبارات من أجل فهم التحديات المعاصرة الكبرى سواء أكانت عسكرية أو جيوسياسية أو إستراتيجية أو اقتصادية أو تكنولوجية، لأن مجلس الأمن القومي يحتاج لمصالح استخباراتية توفر له الرؤية وتمهّد السبيل للقرار الصحيح وتمكّنه من الاستباق وتوفّر له في هذا الصدد وسيلة لتقييم واستشراف وإعداد القرار والتحرّك ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن أمن قومي دون استخبارات. وصرّح أن أمن قومي دون استخبارات. وصرّح أن أمن قومي دون استخبارات. وصرّح أن أمن قومي دون استخبارات.

تزو، وهو جنرال صيني عاش في القرن السادس قبل الميلاد يقول إن «الاستشراف لا يأتي من الذهن ولا من الآلهة، وإنما